المملكة المغربية

ROYAUME DU MAROC

كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة

كلمة السيدة الوزيرة

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
نيويورك، يوليوز 2017

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة المندوبون المحترمون،
حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية، أن أعبر لكم عن خالص سعادتي بإلقاء هذه الكلمة باسم المملكة المغربية، وأن أتوجه بالشكر الجزيل إلى هيئة الأمم المتحدة على حسن التحضير لهذا اللقاء الرفيع المستوى حول أهداف التنمية المستدامة.

وبهذه المناسبة ، أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للجهود التي بذلتها الأمانة العامة للأمم المتحدة طيلة الفترة التحضيرية لهذا المؤتمر، كما أريد كذلك أن أؤكد على الانخراط الكامل للمغرب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأجال المحددة لذلك.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من الجهود المبذولة لإرساء أسس التنمية المستدامة، ما زال المجتمع الدولي يواجه عدة إشكاليات تفرضها هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البشرية. فانتشار الفقر، وتفاقم ظاهرة الإرهاب والهجرة العابرة للحدود كلها أوجه من أوجه هذه التحديات التي ليس للمجتمع الدولي أي خيار لمواجهتها سوى إعادة النظر في مسار تنميته من خلال إيجاد السبل الكفيلة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، وكذا تحسين ظروف العيش للجميع، خصوصا بالنسبة للطبقات المعوزة والمهمشة.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن الخطة الجديدة للتنمية 2030 هي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، ولذا نهيب بالجميع الانخراط الفعلي في تنفيذها على أرض الواقع.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار الانخراط في الديناميكية العالمية الجديدة الرامية إلى إرساء أسس التنمية المستدامة، راهن المغرب على إرساء نموذج نمو اقتصادي مندمج ومنفتح ومتطلع إلى إنجاح انتقاله الديمقراطي، وذلك في سياق دولي يتميز بعولمة تنافس الأسواق.

ووفق هذا المنظور، اعتمدت بلادنا مسارا ناجعا من أجل العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة و تسريع تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي عبر عدة مداخل :

1. المدخل التشريعي والقانوني باعتماد الدستور الجديد للمملكة الذي كرس الحق في التنمية المستدامة والعيش في بيئة سليمة لكل مواطن ومواطنة والقانون الإطار للبيئة والتنمية المستدامة الذي أسس قانونيا لوجوب اعتماد المملكة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 المرتكزة على الأسس الأربعة للتنمية المستدامة.
2. المدخل الاقتصادي عبر اعتماد خيار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في أفق 2030 في جميع القطاعات بما في ذلك مجال الطاقة من خلال رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية إلى 52 ٪ بحلول سنة 2030.
3. المدخل الاجتماعي عبر دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة وتعميم التعليم والصحة للجميع.
4. المدخل البيئي من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج البيئية ذات الأولوية والتي تتجلى بالخصوص، في البرنامج الوطني للتطهير السائل والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والبرنامج الوطني لمكافحة التلوث الصناعي والبرنامج الوطني لمكافحة تلوث الهواء الذين خصصت لهم بلادنا موارد مالية هائلة خلال السنوات الأخيرة.

وهكذا، تعزز انخراط المغرب على مسار تسريع تنزيل أهداف التنمية المستدامة من خلال اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 من طرف المجلس الوزاري تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة، **محمد السادس نصره الله يوم 25 يونيو 2017** . وترتكز هذه الإستراتيجية التي تم إعدادها بتشاور مع كل الفعاليات الوطنية من سلطات عمومية، وقطاع خاص، وممثلي المجتمع المدني على مرجعيات واضحة دستوريا وقانونيا، كما ستشكل آلية ناجعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

وقد ارتكز إعداد هذه الإستراتيجية، التي تتبلور حول 7 رهانات و 31 محورا استراتيجيا و 137 هدفا تنمويا، على تشخيص متكامل للوضعية الحالية لبلادنا، وما تتميز به من مقومات ومكتسبات مؤسساتية، وما تتسم به من إكراهات مختلفة تهم الجوانب القانونية والتدبيرية والترابية. و ستسهر لجنة وزارية يرأسها رئيس الحكومة لمواكبة وتتبع تنزيل أهدافها ورهاناتها.

نؤكد أيضا أن انخراط المملكة المغربية إلى جانب المنتظم الدولي لمكافحة التغير المناخي هو إرادة ثابتة تجسدت باحتضان مؤتمر الأطراف COP22 سنة 2016 الذي عرف نجاحا عالميا، وكذا من خلال اعتماد اقتصاد مخفف من الكربون بنهج سياسة إرادية تهدف التوازن بين تنميتنا الاقتصادية

وانبعاثاتنا من الغازات الدفيئة، كما كانت المملكة المغربية من الدول الأولى التي قدمت مساهماتها المحددة وطنيا في أطار تفعيل اتفاق باريس للمناخ. وفي نفس التوجه، فقد تم إحداث مركز تنمية القدرات في مجال مكافحة تغير المناخ 4C الذي نصبو من خلاله إلى تقاسم تجربة المغرب الرائدة في هذا المجال و تعزيز الشراكة جنوب -جنوب.

حضرات السيدات والسادة،

أن للمملكة المغربية اليوم جميع المقومات للتقدم على مسار تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، حيث تم إرساء الأسس اللازمة لتطوير شراكات فعالة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة، بإعطاء بعد جديد لمشاركة المنظمات المهنية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها ومراقبتها عبر مأسسة الحوار الاجتماعي وإحداث مؤسسات مستقلة لليقظة تسهر على دمقرطة الحكامة في كل أبعادها كالمجلس الاقتصادي والإجتاعي والبيئي.

أيها السيدات والسادة

إن المملكة المغربية التي انخرطت في هذه الديناميكية الجديدة الرامية إلى العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تبقى متيقنة بوجوب تضافر الجهود على كل المستويات من خلال تقوية التعاون الدولي المبني على التضامن بين الشعوب لسير قدما في تفعيل خطة التنمية 2030 وجعلها قادرة على تحقيق الهدف الذي وضع لخطة التنمية الجديدة والمتمثل في وجوب العمل الجاد وبالسرعة المطلوبة لكي " **لا يخلف أحد عن الركب**" .